



التاريخ: ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٧
الأصل: انكليزي

البند الثاني من جدول الأعمال

النتيجة ٦: إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن استراتيجية النتيجة ٦ بشأن إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم ومجالات تركيزها الرئيسية والتقدم المحرز خلال السنة الأولى من التنفيذ. ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يقدم الإرشاد بشأن الاستراتيجية وتنفيذها (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٩).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: النتيجة ٦: إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم.

الانعكاسات السياسية: إرشاد مجلس الإدارة سينير تنفيذ استراتيجية المكتب.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: معظم نتائج فترة السنتين الجارية مشمولة في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، غير أن بعض النتائج التي يتعين تحقيقها على المستوى العالمي والقطري غير ممولة في الوقت الراهن.

إجراء المتابعة المطلوب: تنفيذ النتيجة ٦ على النحو المحدد في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الوحدة مصدر الوثيقة: فرع أسواق العمل الشاملة وعلاقات العمل وظروف العمل.

الوثائق ذات الصلة: توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)؛ قرار بشأن الجهود الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ الوثيقة GB.325/POL/1/1؛ الوثيقة GB.325/POL/1/2؛ برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

أولاً - معلومات أساسية

١. يعمل حوالي نصف القوى العاملة في العالم في الاقتصاد غير المنظم الذي يستأثر في بعض البلدان بما يزيد على ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتسم الاقتصاد غير المنظم عموماً، رغم عدم تجانسه، باتساع انتشار الفقر وانعدام المساواة والاستضعاف إزاء مواطن العجز في العمل اللائق.

٢. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمد مؤتمر العمل الدولي توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، وهي معيار عمل جديد يتسم بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى عالم العمل نظراً إلى ضخامة الاقتصاد غير المنظم. وهذا هو أول معيار عمل دولي يركز على الاقتصاد غير المنظم بمجمله ويشير بوضوح إلى اتجاه الانتقال إلى الاقتصاد المنظم كوسيلة لتحقيق العمل اللائق للجميع. وكمتابعة للقرار بشأن الجهود الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، الذي اعتمدته مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٥، اعتمد مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ استراتيجية من أجل إجراءات يتخذها المكتب للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. وتستند هذه الاستراتيجية إلى المكونات المترابطة الأربعة التالية: حملة ترويجية لاستثارة الوعي والتوعية؛ بناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية؛ تنمية المعارف ونشرها؛ التعاون الدولي والشراكات.

٣. وتستند استراتيجية النتيجة ٦ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى العمل المنجز في سياق مجال الأهمية البالغة "إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم" في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، واعتماد التوصية رقم ٢٠٤ ومتابعة القرار المقابل لها.

ثانياً - الهدف والنهج الاستراتيجي

٤. إن النتيجة عمومية بطبيعتها ويجري تنفيذها عن طريق التعاون على مستوى المكتب في أكثر من ٤٠ بلداً وفي جميع الأقاليم. والتغيرات الرئيسية المتوقعة هي التالية:

- أطر سياسية وقانونية وطنية شاملة ومحسنة، تسهل الانتقال إلى السمة المنظمة بالاسترشاد بالتوصية رقم ٢٠٤؛
- تعزيز وعي وقدرات الهيئات المكونة لتسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة، بالاستناد إلى قاعدة معارف موسعة؛
- المساواة بين الجنسين واحتياجات المجموعات المستضعفة في الاقتصاد غير المنظم، تُعالج عند تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة.

٥. ويستند النهج الاستراتيجي للنتيجة إلى فهم مشترك مفاده أنه يمكن تحسين تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم عن طريق استراتيجية متكاملة واتساق السياسات والتنسيق المؤسسي والحوار الاجتماعي. وتكون التدخلات أكثر فعالية عندما تكون متضافرة وتعالج مختلف محركات السمة غير المنظمة، مما يمكنها من أن تتصدى في آن معاً إلى تنوع الاقتصاد غير المنظم وحجمه. وتشير البراهين إلى أن إضفاء السمة المنظمة يكون أوسع نطاقاً عندما تكون مجموعة الأدوات المستخدمة أكثر شمولاً.

٦. ولتعزيز مثل هذه الاستراتيجيات التي تتسق اتساقاً كاملاً مع التوصية رقم ٢٠٤، انصب تركيز خاص على تعزيز قدرات الهيئات المكونة من أجل صياغة استراتيجيات متكاملة واستثارة الوعي بالمنفعة المستمدة من هذه الاستراتيجيات وإجراء تشخيصات وطنية لخصائص السمة غير المنظمة وأسبابها.

٧. وجرى السعي إلى تعزيز قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في وضع استراتيجيات متكاملة، بصورة خاصة عن طريق درس بشأن السياسات المتكاملة وأكاديمية بشأن إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم، نظمه مركز تورينو - أي مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٦. وجمعت الأكاديمية مشاركين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، واتاحت للمشاركين تعزيز إدراكهم للمفاهيم الرئيسية للاقتصاد غير المنظم وللإستراتيجيات المتكاملة الناجحة في إضفاء السمة المنظمة ولتقاسم الخبرات. كما جرى إدماج وحدات تدريبية محددة بشأن الإستراتيجيات المتكاملة في عدة دروس من قبيل درس سياسة العمالة

الوطنية والأكاديمية بشأن الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، جرت تقوية قدرات الهيئات المكونة عن طريق أنشطة تدريب على المستوى القطري أو الإقليمي الفرعي وترويج التوصية رقم ٢٠٤ ونشر مطبوعات من قبيل دليل الموارد السياسية بشأن الاستراتيجيات المتكاملة من أجل الانتقال إلى السمة المنظمة.

٨. وبغية التشجيع على اعتماد استراتيجيات تتماشى مع التوصية رقم ٢٠٤ على المستوى الوطني، نفذ المكتب عدة أنشطة لإستثارة الوعي فيما يتعلق بهذه التوصية في السنتين الماضيتين. وعلى سبيل المثال، نُظمت ورشة عمل دون إقليمية بشأن التوصية رقم ٢٠٤ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة في موزامبيق. واستضافت الجماعة الكاريبية مشاورة ثلاثية بشأن التوصية رقم ٢٠٤، كما نُفذت أنشطة مماثلة على المستوى الوطني على سبيل المثال في نيبال وبوركينا فاسو وكوستاريكا. وقامت منظمة العمل الدولية بترويج التوصية رقم ٢٠٤ في سياق فرق العمل المعنية بالعمالة والتابعة لمجموعة العشرين ومجموعة بريكس وفي سياق إعلانات وزارات العمل في كل من المجموعتين، بما في ذلك عن طريق تقديم بيانات بشأن العمالة غير المنظمة وتحليل الممارسات الجيدة من أجل تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة. وتعززت استثارة الوعي كذلك بفضل إجراءات على المستوى العالمي. ويجري وضع منصة على الانترنت لإستثارة الوعي حول التوصية رقم ٢٠٤. ويجري في الوقت الراهن استحداث رزمة دعم عمومية تتضمن موجزات عن التوصية رقم ٢٠٤ وعن الانتقال إلى السمة المنظمة لصالح مجموعات محددة من العمال والوحدات الاقتصادية وعن المحركات الخاصة للسمة المنظمة.

٩. وتشمل التشخيصات طائفة واسعة من المسائل، مما يشكل أساساً لتصميم تدخلات على جبهات متعددة واستراتيجيات متكاملة. ويجري تنفيذ هذه التشخيصات في ٢٥ بلداً ويمكن أن تطبق حسب مقتضى الحال على الاقتصاد برمته أو على قطاعات محددة أو مجموعات من العمال أو الوحدات الاقتصادية المعنية. وتشارك عدة بلدان في تشخيصات شاملة للاقتصاد غير المنظم عموماً، بما فيها البرازيل ونيبال وجنوب أفريقيا وسوازيلند وفيتنام. وقد اعتمدت بلدان أخرى نهجاً يركز على قطاعات محددة من قبيل قطاع البناء في كوت ديفوار ومدغشقر أو قطاع التجارة في بوركينا فاسو أو قطاع الترفيه فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في كمبوديا. وأخيراً، تركز تشخيصات أخرى على قضايا محددة من قبيل العمل غير المعلن في اليونان، وعلى مجموعات العمال من قبيل العاملين بأجر في المنشآت بالغة الصغر في بيرو ووحدات اقتصادية محددة من قبيل المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر في الكاميرون أو على مجالات سياسية بعينها من قبيل الضمان الاجتماعي في زامبيا. كما يقدم الدعم بشأن قضايا القياس في منطقة الكاريبي والهند والجبيل الأسود. ويجري استحداث مذكرة منهجية عامة لإجراء التشخيصات الوطنية بشأن الاقتصاد غير المنظم. ويرسي العمل التشخيصي الأساس من أجل استحداث نظم الرصد، بما في ذلك تقييم التدابير السياسية.

١٠. وكمحصلة لأنشطة النتيجة ٦، جرت صياغة عدة خطط عمل/ خرائط طريق وطنية أو تجري صياغتها بدعم من منظمة العمل الدولية، من قبيل خريطة الطريق لمعالجة العمل غير المعلن في اليونان والخطة الرئيسية الخمسية من أجل مقاطعة كوازولو ناتال في جنوب أفريقيا أو استراتيجية إضفاء السمة المنظمة في زمبابوي. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، يجري اتباع استراتيجيات قائمة على تدخلات متعددة من قبيل تلك المنفذة في الأرجنتين أو البرازيل. ويتوقع أن تكون عشرة بلدان على الأقل في جميع الأقاليم رائدة في وضع وتنفيذ أطر سياسية متكاملة على مدى الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

ثالثاً - تعزيز الحوار الاجتماعي في الانتقال إلى الاقتصاد المنظم

١١. يحتل تعزيز الحوار الاجتماعي في الانتقال إلى الاقتصاد المنظم صميم نهج النتيجة ٦. ويجري تعزيز الآليات والمشاورات الثلاثية مع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، ولا سيما عند تحديد طبيعة الاقتصاد غير المنظم وإرساء التشخيصات الوطنية ووضع خطط العمل الوطنية أو عند تصميم وتنفيذ سياسات لصالح مجموعة معينة من العمال أو الوحدات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال في اليونان، جرى اعتماد تشخيص وطني بشأن العمل غير المعلن كما اعتمدت خارطة الطريق لمكافحة هذه الظاهرة، من خلال عملية ثلاثية تامة. وفي كوستاريكا، وقّع اتفاق ثلاثي في عام ٢٠١٦ من أجل تنفيذ التوصية رقم ٢٠٤. ويتلقى الحوار الاجتماعي الثنائي الدعم بدوره، كما هي الحال في الأرجنتين حيث جرى مد نطاق الحوار الثنائي ليشمل قطاع العمل المنزلي.

١٢. وقد اضطلع بعدة أنشطة تستهدف منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بهدف تقوية الحوار الاجتماعي في الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

١٣. وفي عام ٢٠١٦، نفذت في جميع الأقاليم أنشطة إقليمية وإقليمية فرعية لبناء قدرات منظمات العمال بهدف تعزيز النشاط التعاوني والنفوذ السياسي بشأن الانتقال الفعال إلى الاقتصاد المنظم، مع التركيز على التوصية رقم ٢٠٤. وهي تنضوي جميعاً في أكاديمية عالمية للعمال بموجب النتيجة ٦. وجرى أيضاً حفنة من أنشطة المتابعة الوطنية في عام ٢٠١٦ وسيجري قدر أكبر منها في عام ٢٠١٧. وفي الهند، زادت نقابات العمال أنشطتها التنظيمية في الاقتصاد غير المنظم وتصدت في الوقت نفسه للنواقص ذات الصلة في الأطر القانونية. وبالإضافة إلى الدليل التفسيري للعمال عن التوصية رقم ٢٠٤، الصادر في النتيجة ٦ بدعم من النتيجة ١٠، تقوم مطبوعة عالمية أخرى بعنوان *تنظيم العمال في الاقتصاد غير المنظم: موجز سياسي لمكتب الأنشطة الخاصة بالعمال في منظمة العمل الدولية*، بالترويج للتوصية رقم ٢٠٤. ويهدف هذا الموجز المتاح في ست لغات، إلى مساعدة منظمات العمال على فهم ومعالجة مواطن العجز في العمل اللائق المرتبطة بالعمالة في الاقتصاد غير المنظم، ويقدم معلومات ويقترح استراتيجيات يمكن استخدامها لتنظيم عمال الاقتصاد غير المنظم وحماية حقوقهم ومصالحهم وتعزيزها، بما يتماشى مع التوصية رقم ٢٠٤.

١٤. وقُدمت المساعدة إلى اتحاد قطاع الأعمال في جنوب أفريقيا بهدف وضع تقييم للبيئة التمكينية للمنشآت المستدامة، مترافقاً بتركيز رئيسي على الانتقال إلى السمة المنظمة. وقد وضعت خطة عمل اتحاد قطاع الأعمال في جنوب أفريقيا لحفز المنشآت المستدامة والانتقال إلى السمة المنظمة وصدر تقرير عن البيئة التمكينية للمنشآت. وشارك اتحاد الأعمال في جنوب أفريقيا مع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنشآت القطاع غير المنظم والحكومة والعمال المنظمين في عملية تصديق الوثائق الصادرة. وفي زيمبابوي وناميبيا، يجري الآن تقييم للبيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة بهدف توفير الإرشاد ووضع خطة عمل من أجل منظمات أصحاب العمل للدعوة إلى اعتماد سياسات تدعم الانتقال إلى السمة المنظمة. وجرى تنظيم ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي لصالح منظمات أصحاب العمل في عام ٢٠١٦، في منتدى القطاع الخاص التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أنصب التركيز فيها على التوصية رقم ٢٠٤ لتشجيع منظمات أصحاب العمل على جعل الانتقال إلى السمة المنظمة جزءاً من أنشطتها على المستويين الإقليمي والوطني. وبغية توسيع نطاق التمثيل الإقليمي لمنظمات أصحاب العمل في جنوب آسيا، جرى تحديد ٣٠ موظفاً عضواً يعملون في شركات أعضاء، وتدريبهم على التصرف كممثلين إقليميين وسفراء للعلامة. وأوكلت إليهم مهمة اجتذاب المزيد من الأعضاء (المنظمين وغير المنظمين). وهذا ما يسهل إضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة ويزيد من الصفة التمثيلية لمنظمات أصحاب العمل.

رابعاً - أبرز الجوانب المستمدة من مجالات تدخل محددة

١٥. وسّع المكتب وحدّث نطاق خدماته التقنية والاستشارية وأنشطة بناء القدرات المتصلة بالانتقال إلى السمة المنظمة بهدف التصدي للتنوع في الاحتياجات والأولويات على المستوى القطري. ومن ثم، فإن أنشطة إضافية تستكمل الأنشطة المستعرضة المذكورة أعلاه تنصدي، رهناً بالأولويات والسياقات الوطنية، لمجالات تدخل محددة (الإحصاءات على سبيل المثال) فضلاً عن قطاعات محددة (من قبيل العمل المنزلي) أو مجموعات العمال (الأقليات الإثنية على سبيل المثال) أو الوحدات الاقتصادية (من قبيل المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر). وتبذل في الوقت الحاضر جهود خاصة من خلال النتيجة ٦ لتقوية اتساق السياسات والتنسيق ولوضع استراتيجيات متكاملة بهدف تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة. ويرد أدناه بعض أبرز هذه الأنشطة الإضافية.

المساواة بين الجنسين واحتياجات العمال المعرضين بصورة خاصة لأوجه العجز في العمل اللائق

١٦. إن تعزيز المساواة بين الجنسين وإيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات العمال، لا سيما العمال المعرضون لأوجه العجز الأكثر جسامة في العمل اللائق، معمة على جميع أقسام النتيجة ٦ بما يتفق مع التوصية رقم ٢٠٤.

١٧. ويجري الترويج للمساواة بين الجنسين على المستوى العالمي ولا سيما من خلال وضع إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن الاقتصاد غير المنظم ونشر تقرير منظمة العمل الدولية بعنوان *إضفاء السمة المنظمة على العمل المنزلي* (وهو قطاع تغلب فيه الإناث) وضمن مبادرة المؤوبة بعنوان "المرأة في العمل" في جميع الأنشطة. كما يجري وضع استراتيجيات تستهدف المرأة مباشرة ولا سيما بهدف تعزيز الإدماج المالي وتحسين ظروف العمل لصالح النساء في الاقتصاد غير المنظم. وفي حين قامت المصارف التجارية بتكييف ممارسات الإقراض بحيث تستهدف بقدر أكبر صاحبات المشاريع في الاقتصاد غير المنظم في زامبيا، فقد جرى تسهيل

إضفاء السمة المنظمة على مشاريع الأعمال غير المنظمة التي تقوم بها النساء في السنغال، عن طريق إنشاء تعاونيات تمكّن المرأة من التفاوض بشأن ملكية الأرض مما يسهل حصولها على التمويل والاستثمارات.

١٨. إن إضفاء السمة المنظمة على العمال المهاجرين هو إحدى الأولويات الرئيسية في أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث تجرى البحوث في الوقت الراهن في البرازيل وباراغواي وشيلي. وقد صدر موجز عن السكان الأصليين والتعاونيات كما صدر دليل مرجعي بشأن تعزيز فرص العمل اللائق للشباب من الروما في أوروبا الوسطى والشرقية. واعتمدت في ملاوي سياسية وطنية من أجل عمال الاقتصاد غير المنظم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به، للتفاوض بشأن المسائل التي تمس صحتهم وسلامتهم؛ كما أدرجت قضايا فيروس نقص المناعة البشرية وقضايا الجنسين في الاستراتيجية الوطنية للارتقاء بالأعمال غير المنظمة في جنوب أفريقيا؛ وتُبذل في الوقت الراهن جهود لإستثارة الوعي بشأن اختبار فيروس نقص المناعة البشرية وتسجيل عمال الاقتصاد غير المنظم في نظم الحماية الاجتماعية في كينيا ونيجيريا. أما السياسات الوطنية التي تضم نظم تنمية المهارات الشاملة فقد أفضت إلى بيئة أكثر مواتية للعمالة المنظمة لصالح الأشخاص المعوقين، بما في ذلك في بنغلاديش والصين وإثيوبيا وزامبيا، وزيادة التسليم بفوائد إدماج المعوقين في القوى العاملة المنظمة، بما في ذلك في السلفادور وإثيوبيا وإندونيسيا وبيرو.

الإحصاءات بشأن السمة غير المنظمة/ السمة المنظمة

١٩. تواصل السعي إلى تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل جمع وتحليل الإحصاءات بشأن السمة غير المنظمة، من خلال عدة دروس بما فيها درس عالمي بشأن قياس ورصد السمة غير المنظمة في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ومجموعة من الدورات الموجهة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في الأكاديمية الإقليمية في كوت ديفوار. كما يجري الاضطلاع بتدخلات محددة الأهداف بشأن الإحصاءات في العديد من البلدان، بما فيها الهند والأردن وغيانا وهندوراس والجبل الأسود وسورينام. وبالإضافة إلى نشر الإحصاءات الوطنية بشأن العمالة غير المنظمة عن طريق قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية ILOSTAT، جرى إصدار بيانات بشأن السمة غير المنظمة بما يتماشى مع مؤشر هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة رقم ٨-٣-١ لصالح أكثر من ٦٠ بلداً نامياً. وتشمل الإحصاءات المتاحة حجم الاقتصاد غير المنظم وخصائصه، بما في ذلك حصة العمالة غير المنظمة بحسب الوضع في الاستخدام والقطاعات والمجموعات العمرية ومستويات التعليم والتناقضات الريفية/ الحضرية. وصدر كذلك إحصاءات تصف انتشار مواطن العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم والعلاقة بين السمة غير المنظمة والفقر وانعدام المساواة. ومن شأن النتائج المتمخضة عن ذلك أن تسهم في تحديث المنشور بعنوان *المرأة والرجل في الاقتصاد غير المنظم: صورة إحصائية*.

إضفاء السمة المنظمة على المنشآت

٢٠. جرى تقييم الدعم بهدف تنفيذ تدخلات لإضفاء السمة المنظمة على المنشآت، تجمع بين الإجراءات المبسطة لتسجيل المشاريع وبين الحوافز والدعم والحوار. وتشمل التدخلات ما يلي: (أ) دعم الحوار المحلي القائم على القطاع بين المسؤولين في البلديات وإضفاء السمة المنظمة على المنشآت وغير ذلك من الهيئات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم في نيبال وفيتنام واستعراض آليات الحوار الاجتماعي على مستوى البلديات في جنوب أفريقيا؛ (ب) تعزيز قدرات منظمات أصحاب العمل بغية التوعية بالقوانين الجديدة وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى إضفاء السمة المنظمة على المنشآت في نيبال؛ (ج) دعم الحكومة في مجال وضع سياسات قطاعية وطنية في فيتنام؛ (د) دعم تنفيذ قانون يرمي إلى تعزيز إضفاء السمة المنظمة على المنشآت واستحداث العمالة في كابو فيردي؛ (هـ) تعزيز استحداث وتنمية التعاونيات في فيتنام وجامايكا؛ (و) دعم الهيئات المكونة في تنظيم مؤتمرات قمة سنوية بشأن الاقتصاد غير المنظم في جنوب أفريقيا؛ (ز) تنظيم أنشطة لتقاسم المعارف والخلوص إلى توصيات ملموسة بشأن إضفاء السمة المنظمة على المنشآت في الكاريبي وجنوب أفريقيا؛ (ح) نشر المعلومات على أصحاب المشاريع بشأن منافع الانتقال إلى السمة المنظمة في جامايكا؛ (ط) جمع المعلومات عن المحركات التي ترسم معالم السمة غير المنظمة في المنشآت في الكاميرون وبشأن النظرة الشائعة بين أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم فيما يتعلق ببيئة الأعمال في زيمبابوي وجنوب أفريقيا. كما جرى وضع منتج عن إضفاء السمة المنظمة على المنشآت وتنظيم منتديات لتقاسم المعارف حول هذا الموضوع.

الضمان الاجتماعي وإضفاء السمة المنظمة

٢١. إن مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم بهدف إضفاء السمة المنظمة، هو عنصر أساسي من الاستراتيجيات المتكاملة والمنسقة لإضفاء السمة المنظمة. وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم إلى الهيئات المكونة عن طريق وضع رزمة موارد سياسية تتضمن دليلاً عن مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم، وتوجز الدروس المستخلصة من تجارب البلدان ومجموعة من الموجزات السياسية والموضوعية ورزمة لبناء القدرات، موضوعة بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية وبدعم من حكومة فرنسا. وعلى المستوى القطري، أحرز تقدم يعتد به فيما يتعلق بمد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي من خلال برامج مكيفة مع احتياجات وظروف عمال الاقتصاد غير المنظم في العديد من البلدان، بما فيها الأرجنتين والهند والسنغال وفيتنام وزامبيا.

إطار سياسة العمالة وإضفاء السمة المنظمة

٢٢. يقتضي الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم استحداث الوظائف الثلاثة في الاقتصاد المنظم وإرساء الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية وغيرها من السياسات، تحقيقاً للغرض المنشود. ويشمل نشاط المكتب بموجب النتيجة ٦ بالتالي تعميم وتعزيز هدف إضفاء السمة المنظمة واستحداث الوظائف المنظمة في سياسات العمالة الوطنية وغيرها من أطر السياسات الوطنية والبرامج القطرية للعمل اللائق. وفي كوت ديفوار وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا ومدغشقر ونيبال وجنوب أفريقيا وفيتنام وزمبابوي، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم إلى هيئاتها المكونة في مجال تحسين وضع رزم سياسية متكاملة لتشجيع العمالة المنظمة على المستوى الوطني أو القطاعي، بما في ذلك من خلال الاستثمار كثيف العمالة وبرامج التوظيف العامة. وفي أمريكا اللاتينية، تبين عمليات التقييم السياسية التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية بالإمكانات التي تتمتع بها سياسات سوق العمل النشطة من أجل الحد من السمة غير المنظمة. وتوخياً لتعزيز قابلية العمال للاستخدام في الاقتصاد غير المنظم، استحدثت أدوات وأجريت أنشطة لبناء القدرات بشأن الاعتراف بالمنظم بالتعلم غير الرسمي وغير المنظم والارتقاء بنظم التلمذة الصناعية غير المنظمة.

الامتثال وإضفاء السمة المنظمة

٢٣. جرى تقديم الدعم لتحسين الامتثال بهدف تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة. وعلى سبيل المثال، استحدثت حملات لإستثارة الوعي بشأن الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية في الاقتصاد غير المنظم في توغو وكولومبيا والأرض الفلسطينية المحتلة والصين وفيتنام؛ وجرى تدريب مفتشي العمل والشركاء الاجتماعيين للتصدي للعمال غير المعلن عنه في اليونان والجزيرة الأسود وجنوب أفريقيا؛ كما جرى تكييف نهج تفتيش العمل مع الاقتصاد غير المنظم في بوركينا فاسو ومدغشقر. وقدم الدعم من أجل وضع برنامج ثلاثي لمكافحة علاقات العمل المستترة في قطاعات التعدين والموانئ والكهرباء وفي صناعة زيت النخيل في كولومبيا. وفي أفريقيا، وضع المكتب ما يلي: منهجية تشاركية لتفتيش العمل ترمي إلى تحديد القطاعات المستهدفة؛ خطة عمل من أجل إضفاء السمة المنظمة والوقاية من المخاطر المهنية وتعزيز الحقوق الأساسية في العمل؛ تدريب المفتشين على الحقوق الأساسية وتقييم المخاطر المهنية؛ تنفيذ استراتيجيات متضافرة من خلال استثارة الوعي والحوافز والإجراءات الرامية إلى مكافحة العمل الجبري أو عمل الأطفال أو الخطر الداهم؛ تحليل الإمكانات الكفيلة بتعميم هذه الأنشطة على القطاعات الأخرى.

نهج قائم على القطاع من أجل إضفاء السمة المنظمة: حالة العمل المنزلي

٢٤. وضعت منظمة العمل الدولية نهجاً قطاعياً يهدف إلى إضفاء السمة المنظمة على العمل المنزلي بالاستناد إلى التوصية رقم ٢٠٤ التي توفر إطاراً جديداً أكثر شمولية لاستحداث استراتيجيات متكاملة. وقد أفضى هذا المسعى إلى نشر تقرير *إضفاء السمة المنظمة على العمل المنزلي*. وتهدف التدخلات على المستوى القطري بصورة خاصة إلى مد نطاق أشكال الحماية وضمان الامتثال وتقوية صوت وتمثيل منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وتستخدم التدخلات الحوار الاجتماعي لتطوير نهج ترمي إلى التصدي للظروف والاحتياجات المحددة

للعمال المنزليين. وفي بعض البلدان من قبيل الهند والبرازيل، يسهم المكتب في بناء قدرة نقابات العمال بهدف تنظيم العمال المنزليين والدعوة إلى مد نطاق الحماية؛ وفي بلدان أخرى من قبيل جمهورية تنزانيا المتحدة، يقدم المكتب الدعم لمجموعات العمل التقنية الثلاثية بشأن العمل المنزلي تحقيقاً للغرض ذاته.

خامساً - الشراكات والتعاون الدولي

٢٥. يجري تنفيذ أنشطة توعية ومبادرات مشتركة مع البنك الدولي وغيره من المنظمات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالإنتاجية والتكلفة ومنافع إضفاء السمة المنظمة؛ ومع المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بالحد من العمالة غير المسجلة في أوروبا عن طريق المنصة الأوروبية لمعالجة العمل غير المعلن عنه؛ ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بمحركات السمة غير المنظمة؛ ومع رابطة النساء في مجال عولمة وتنظيم العمالة في الاقتصاد غير المنظم (WIEGO) وغيرها من المنظمات المعنية بالإحصاءات. وفي سياق المبادرة العالمية متعددة أصحاب المصلحة بشأن الوظائف اللائقة للشباب، ينصب تركيز مشترك بين المنظمات على قضية الشباب في الاقتصاد غير المنظم وعلى تقديم الدعم من أجل الانتقال إلى السمة المنظمة. وسيجري تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة بغية تدعيم التوافق على استخدام التوصية رقم ٢٠٤ بوصفها أداة سياسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما جرى إرساء التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الدولي لنقابات العمال والاتحاد الدولي للعمال المنزليين والاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ والفروع المثيلة ورابطة النساء في مجال عولمة وتنظيم العمالة في الاقتصاد غير المنظم بشأن العمل المنزلي برعاية فريق الخبراء رفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

سادساً - إضفاء السمة المنظمة وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

٢٦. إن التوصية رقم ٢٠٤ هي أداة سياسية قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويسهم الانتقال إلى السمة المنظمة في تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة في المقام الأول، أي تعزيز نمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. وهو بصورة خاصة شرط من أجل تحقيق المقصد ٨-٣ ومن أجل رصد التقدم المحرز بالاستناد إلى المؤشر ٨-٣-١ ("حصة العمالة غير المنظمة في العمالة غير الزراعية، بحسب الجنس"). وبالنظر إلى أن الاقتصادات غير المنظمة تنسجم في العادة بارتفاع انتشار الفقر وانعدام المساواة ومواطن العجز في العمل اللائق، فإن من شأن الانتقال إلى السمة المنظمة أن يخلف كذلك تأثيراً كبيراً على تحقيق عدة أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها في إطار الهدف ١ (جميع المقاصد) من خلال ارتفاع مداخيل العمل ومد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي؛ الهدف ٥ (المقاصد ٥-٥ و ٤-٥ و ٥-٥) من خلال سياسات إضفاء السمة المنظمة المراعية للجنسين والتي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة؛ الهدف ١٠ بشأن انعدام المساواة (المقصد ١٠-٢ والمقصد ١٠-٤) من خلال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للعاملين في الاقتصاد غير المنظم؛ الهدف ١٦ (المقصد ١٦-٣) من خلال زيادة احترام سيادة القانون.

سابعاً - تعزيز قدرة التنفيذ الداخلية

٢٧. توخياً لتعزيز قدرة المكتب على تنفيذ هذه النتيجة المستعرضة، جرى وضع خطة عمل ثنائية السنوات. وتتسم خطة العمل هذه بأهمية خاصة، حيث أنه في حين تتمشى بعض النتائج السياسية مع ولاية إدارات محددة ويمكن أن تستمد الدعم والخبرة من أخصائيين ميدانيين مكرسين لها، فإن النتيجة ٦ لا تملك سبل النفاذ إلى مثل هذا الدعم. ونظراً إلى أن خطة العمل قد وضعت عن طريق مشاورات وثيقة بين الفرق المنسقة للنتائج والوحدات الميدانية، فإنها تشمل نشر وتطوير أدوات ومنتجات تقنية بشأن إضفاء السمة المنظمة وتقديم التدريب إلى الموظفين (على سبيل المثال تحسين فهم التوصية رقم ٢٠٤) ومناقشات مباشرة على الانترنت بشأن مجالات مواضيعية (على سبيل المثال إضفاء السمة المنظمة على المنشآت) وإرساء علاقات بين الاختصاصيين الذين يعملون على الأولويات ذاتها في مختلف الأقاليم الفرعية.

ثامناً - الاستنتاجات

٢٨. إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم هو مهمة واسعة النطاق للغاية وتتطوي على الكثير من التحديات وتمتد على الأمد الطويل الذي يتخطى مجرد فترة سنتين واحدة. ويمثل التقدم المحرز طوال هذه السنة الأولى منصة انطلاق يتوقع من خلالها أن تستمر الجهود المبذولة خلال فترة السنتين المقبلة على الأقل بما يتمشى مع خطة العمل من أجل متابعة القرار المتصل بالتوصية رقم ٢٠٤ وأهداف التنمية المستدامة. وهذه المهمة هي كذلك جهد يُبذل كلياً على جميع مستويات المكتب ويستند إلى تكامل وجمع عمليات التدخل عبر العديد من المجالات السياسية ويسهم في تحقيق عدة نتائج أخرى. وبهذا المعنى، تسهم النتيجة في زيادة القدرة على التنفيذ كمنظمة عمل دولية واحدة. وفي نهاية المطاف، وبالنظر إلى حجم الاقتصاد غير المنظم في جميع أنحاء العالم، تقدم هذه النتيجة إسهاماً قوياً للغاية من أجل تحقيق العمل اللائق للجميع.

مشروع قرار

٢٩. يطلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي إرشاداته في مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الموضوعية من أجل النتيجة ٦ من البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بشأن إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم.